

مع أن إحباط مخطط إرهابي لتفجير طائرات مدنية فوق المحيط الأطلسي الأسبوع الماضي مثل نجاحا عظيما، إلا أنه كشف ثغرة خطيرة في الجهود الأمنية في العالم. فالمشكلة تكمن في أن الحكومات والأجهزة الأمنية في البلدان التي توقف إرهابيين وتعلن عن انتصاراتها في الصحافة غالبا ما تمتنع عن تنبيه أجهزة الشرطة الوطنية والمحلية في أنحاء العالم إلى ذلك أو عن مشاركتها في معلومات بالغة الأهمية لحماية مواطنيها.

فإن توقيفها الأشخاص الذين أفيد بأنهم كانوا يخططون لحمل قنابل سائلة على متن طائرات، سارعت السلطات البريطانية إلى الإعلان عن نجاحها لوسائل الإعلام دون أن تتبّه مجموعة إنفاذ القانون الدولية أو الأنتربول إلى ذلك عن طريق تسجيل تلك المعلومات في قواعد البيانات التي يمكن لبلدانه الأعضاء الـ 184 الوصول إليها.

وحيثما أخطرت هذه السلطات المصارف بهوية بعض المشبوهين من أجل تجميد أصولهم لم تطلعنا على تلك المعلومات على الرغم من اعتراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرار اتخذ بالإجماع بقدرة الأنتربول على المساعدة في تفعيل الجزاءات التي تشمل تجميد أصول عائدة لإرهابيين. ولم نحصل على الأسماء إلا عن طريق قائمة نُشرت في موقع المصرف المركزي البريطاني على الويب.

إن هذا النوع من المعلومات ذو أهمية بالغة لأجهزة الشرطة التي تخوض غمار الحرب على الإرهاب. وعند حصول هذه الأجهزة على بيانات بشأن مخططات ومشبوهين، يمكنها عندئذ أن تقرّر مدى صلتها بالمعلومات المتنوعة الأخرى التي جمعتها عن المنظمات الإرهابية المحلية وأنشطتها. إن إحالة هذه المعلومات إلى أجهزة الشرطة في أنحاء العالم مسألة لا يمكن أن تترك للصدف.

ولو كانت هذه مشكلة نادرة الحدوث لهان الأمر، غير أنّ الامتناع عن المسارعة إلى تقاسم المعلومات عن الإرهابيين مع أجهزة إنفاذ القانون العالمية عادة متأصلة يُرجّح أن تستمر إلى أن يقتنع المُشرِّعون والحكومات والأمم المتحدة بضرورة تغيير الأمور. ولدى الأنتربول اعتقاد بأنّ هناك من الأدلة المقنعة ما يكفي لإحداث هذا التغيير.

ولنبدأ بأحدث مثال عن ذلك. في الشهر الماضي فرّ سبعة أشخاص يُشتبه في أنّ لهم صلات بتنظيم القاعدة من سجن في المملكة العربية السعودية لكنّ المسؤولين السعوديين لم يخطرخوا السلطات العالمية بذلك مع أنه كان يمكن إصدار تنبيه عالمي لتوقيفهم عبر منظومة الأنتربول العالمية للاتصالات المأمونة.

عوضا عن ذلك، علمنا بعملية الفرار هذه عن طريق الصحافة بعد أيام من حدوثها فاتصلنا بالسلطات السعودية طالبين منها أسماء الفارين وصورهم وبصمات أصابعهم. وبالتالي حقق المشبوهون تقدما علينا، وهذا أمر مرفوض، ولا نعرف إن كانت السلطات السعودية قد أوقفتم أم لا، وقد يكونون الآن في أي مكان من العالم يخططون لتنفيذ اعتداءات مميتة.

وفي حادث مشابه في شباط/فبراير، فرّ من أحد السجون اليمنية ثلاثة وعشرون سجيناً مداناً (من بينهم ثلاثة عشر إرهابياً تابعاً لتنظيم القاعدة). ومرة أخرى علمت المجموعة الشرطة العالمية بعملية الفرار عن طريق المصادر العلنية ومرت أيام قبل أن نتلقى أسماء الفارين وصورهم ولا زلنا بانتظار بصمات أصابعهم.

هذا الامتناع عن إحالة حتى المعلومات غير السرية بشكل سريع شلّ جهودنا في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وإزاء شعوري بقلّة الحيلة جراء عدم التعاون ذلك اليوم الرهيب اضطررت لأن أطلب من وزير العدل السيد جون أشكروفت التدخل شخصياً. وحينما شرحت له أن الأنتربول لا يستطيع أن يُدخل في قواعد بياناته سوى المعلومات التي يتلقاها مباشرة من مصادر حكومية رسمية وأنّ لا فائدة له من المعلومات المنشورة في الصحافة، أمر على الفور بأن تحيل أجهزة إنفاذ القانون الأمريكية كافة كل ما في حوزتها من معلومات إلى الأنتربول ضارباً عرض الحائط بالحجة السخيفة، برأيه، التي ساقها بعض الموظفين بأن ذلك يقتضي الحصول على تصريح حكومي.

لكنّ مثل هذا التعاون قلما يحدث. فبعد وقوع التفجيرات في قطارات الأنفاق في لندن في الصيف الماضي اتصلت بالسلطات البريطانية للحصول على أوصاف مشبوه مطارّد لا يُعرف مكان وجوده فقبول طلبتي بالرفض. لماذا؟ "لأن سكان لندن - وهذا ما قاله لي أحد المسؤولين - قد يعتقدون أن الشرطة البريطانية لا تعرف مكان وجود الإرهابي فيساورهم القلق دون داع". لا يُفترض بأي عائلة كان أن تقبل أن يقتل أحباءها إرهابيون أجانب فارون لأن أسماء هؤلاء الفارين وصورهم وبصمات أصابعهم لم تُحل إلى أجهزة إنفاذ القانون. وعلى الرغم من ذلك، وفيما وضعت جميع البلدان المتقدمة تقريباً منظومات لتبادل المعلومات بشأن المجرمين والإرهابيين بين مختلف أجهزة الشرطة، ليس لدى هذه البلدان منظومات جيدة تقتضي تبادل المعلومات مع الأنتربول أو مسؤولي الشرطة الأجانب بشكل ثابت.

كذلك يُدرّب موظفو أجهزة الشرطة المحلية والوطنية بشكل مطرد على إدخال أسماء المجرمين والمشبوهين وصورهم وبصمات أصابعهم في قواعد البيانات الوطنية لكنّ قليلاً من هؤلاء الموظفين يتلقى تعليمات أو يُدرّب على إدخال المعلومات في قواعد البيانات العالمية.

لماذا؟ لأن بعض البلدان يعتقد خطأً بأن هذه مسألة ذات أهمية وطنية لا دولية والبعض الآخر يجهل الإمكانيات المتيسرة جهلاً تاماً والبعض الآخر أيضاً لا يزال يعمل بعقلية ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فيركز على إجراء التحقيقات بعد وقوع الاعتداءات بدلا من العمل على منع وقوعها. إنني أتفهم هذه المسائل التي يمكن التغلب عليها عن طريق التوعية والإجراءات الواضحة والرصد المنتظم. لكن لسوء الطالع ليس بمقدور الأنتربول فرض هذا التعاون لأن ذلك يقتضي التزاماً ثابتاً وقابلاً للتنفيذ من بلدانه الأعضاء كافة.

إن إحباط المخطط الإرهابي في بريطانيا لدليل واضح على أنه في عالم تتلاشى فيه الحدود قد يكون توقيف إرهابيين على الجانب الآخر من المحيط السبيل الوحيد لمنعهم من مهاجمتكم في عقر داركم.